

تفسير البحر المحيط

@ 544 حسن . انتهى . .

وقال الزمخشري : ويجوز أن يراد : فلن يقبل من أحدهم ماء الأرض ذهباً كان قد تصدَّق به ، ولو افتدى به أيضاً لم يقبل منه . انتهى . وهذا معنى قول الزجاج ، إلا أنه لم يقيد الافتداء بالآخرة . .

وحكى صاحب (ري الظمآن) وغيره عن الزجاج أنه قال : معنى الآية : لو افتدى به في الدنيا مع إقامته على بالكفر لن يقبل منه ، والذي يظهر أن انتفاء القبول ، ولو على سبيل الفدية ، إنما يكون ذلك في الآخرة . وبينه ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يحاسب الكافر يوم القيامة ، فيقال له : أرأيت لو كان لك ماء الأرض ذهباً أكنت تفتدي به ؟ فيقول : نعم ، فيقال له : قد كنت سئلت أيسر من ذلك) . وهذا الحديث يبين أن قوله : { فَلَاَن يُقْبِلَ مِنَّ أَحَدِهِمْ مِّاءَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ } هو على سبيل الفرض والتقدير أي : لو أن الكافر قدر على أعز الأشياء ، ثم قدر على بذله ، لعجز أن يتوسل بذلك إلى تخليص نفسه من عذاب الله . والمعنى : أنهم آيسون من تخليص أنفسهم من العذاب . فهو نظير { وَلَوْ أَنَّ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا مَاءَ الْاَرْضِ جَمِيعًا } الآيتين ، وعلى هذا يبعد ما قاله الزجاج من أن يكون المعنى : أنهم لو أنفقوا في الدنيا ماء الأرض ذهباً لم يقبل ذلك ، لأن الطاعة مع الكفر لا تكون مقبولة . .

وافتدى : افتعل من الفدية . قيل : وهو بمعنى فعل ، كشوى واشتوى ، ومفعوله محذوف ، ويحتاج في تعدية افتدى إلى سماع من العرب ، والضمير في : به ، عائد على : ماء الأرض ، وهو : مقدار ما يملؤها ، ويوجد في بعض التفاسير أنه عائد على : الملاء ، أو : على الذهب . فقيل : على الذهب غلط . .

وقال الزمخشري : ويجوز أن يراد : ولو افتدى بمثله ، لقوله : { فِي مَاءٍ كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ وَلَوْ أَنَّ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا مَاءَ الْاَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ } والمثل يحذف كثيراً في كلامهم ، كقولك : ضربت ضرب زيد ، تريد : مثل ضربه ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، تريد : مثله . .

ولا هيثم الليلة للمطي .

و : قضية ولا أبا حسن لها تريد : ولا هيثم ، و : لا مثل أبي حسن ، كما أنه يراد في نحو قولهم : مثلك لا يفعل كذا ، تريد : أنت : وذلك أن المثلين يسد أحدهما مسد الآخر ، فكانا

في حكم شيء واحد . انتهى كلامه . .

ولا حاجة إلى تقدير : مثل ، في قوله { وَلَوْ افْتَدَى بِهِ } وكان الزمخشري تخيل أن ما نفي أن يقبل لا يمكن أن يفتدى به ، فاحتاج إلى إضمار : مثل ، حتى يغاير بين ما نفي قبوله وبين ما يفتدى به ، وليس كذلك ، لأن ذلك كما ذكرناه هو على سبيل الفرض ، والتقدير : إذ لا يمكن عادة أن أحداً يملك ماء الأرض ذهباً بحيث لو بذله على أي جهة بذله لم يقبل منه ، بل لو كان ذلك ممكناً لم يحتج إلى تقدير مثل ، لأنه نفي قبوله حتى في حالة الافتداء ، وليس ما قدر في الآية نظير ما مثل به ، لأن هذا التقدير لا يحتاج إليه ، ولا معنى له ، ولا في اللفظ ولا المعنى ما يدل عليه ، فلا يقدر . وأما فيما مثل به من : ضربت ضرب زيد ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، فبضرورة العقل نعلم أنه لا بد من تقدير : مثل ، إذ ضربك يستحيل أن يكون ضرب زيد ، وذات أبي يوسف يستحيل أن تكون ذات أبي حنيفة . وأما : . لا هيثم الليلة للمطي . .

يدل على حذف : مثل ما تقرر في اللغة العربية أن : لا ، التي لنفي الجنس لا تدخل على الأعلام فتؤثر فيها ، فاحتاج إلى إضمار : مثل ، لتبقى على ما تقرر فيها ، إذ تقرر أنها لا تعمل إلا في الجنس ، لأن العلمية تنافي عموم الجنس . وأما قوله : كما أن يزداد في : مثلك لا يفعل كذا ، تريد ، أنت ، فهذا قول قد قيل ، ولكن المختار عند حذاق النحويين أن الأسماء لا تزداد ، ولتقرير أن مثلك لا يفعل كذا ، ليست فيه مثل زائدة مكان غير هذا . . { أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } هذا إخبار ثانٍ عن مات وهو كافر ، لما بيّن تعالى في الإخبار الأول أنه لا يقبل منه شيء حتى يخلص به نفسه ، بيّن في هذا الإخبار ما له من العذاب